النفط الاميركية في الشرق الأوسط من ٢١٪ في العام ١٩٥٩ الى ٣٤٪ في العام ١٩٧٨ . وتستنتج المذكرة الى رئيس الجمهورية الاميركية التي اخذت منها الارقام الآنفة الذكر كذلك ان الاعتماد على نفط الشرق الاوسط سيستمر في الزيادة حتى العام ١٩٨٥ على الأقل* . حتى ان هذه المدة قد تطول اكثر اذ ان الطاقة النووية في الولايات المتحدة تتعرض لهجوم سياسي شعبي . وفي حين ان هذه مسألة خطيرة بالنسبة الى الولايات المتحدة ، فان اليابان واوروبا تعتمدان الى حد اكبر بكثير على النفط المستورد : ما يقارب ١٠٠٪ . والكثير ، ان لم يكن اكثرية هذا النفط المستورد هي من الشرق الاوسط ، وبخاصة العالم العربي . وبالنسبة الى اوروبا فانه سيكون لتطورات نفطية جديدة نتائج سياسية مهمة في المستقبل . وتقول الواشنطن بوست :

خلال الأشهر الأخيرة خفضت العربية السعودية الى حد كبير كمية النفط التي تبيعها مباشرة الى شركات نفط اميركية رئيسية . فشركة النفط العربية الاميركية (ارامكو) تتلقى الآن ٦,١ مليون برميل في اليوم ، بالمقارنة مع ٧ ملايين برميل يوميا او اكثر لبضعة اشهر خلت . وفي الوقت ذاته وقع السعوديون عقودا مباشرة مع حكومات اوروبية غربية من اجل نفط كان سابقا مخصصا لتسوقه الشركات الاميركية الرئيسية في اوروبا (١٢ حزيران ــ يونيو ، ١٩٧٩) .

وبما أن هناك دراستين حول مسألة الطاقة والسياسة الخارجية الاميركية في هذا المؤتمر ، فانني لن اتوسع في هذه الناحية من الموضوع . وحسبي ان اكرر الحقيقة الواضحة ان الشرق الأوسط ، ولا سيما النفط (والغاز) العربي ، هو شريان حياة الرأسمالية الغربية واليابانية . ولذا فان السياسة الخارجية لجميع البلدان الرأسمالية ، افراديا وجماعيا ، لا يسعها بحال من الأحوال ان تتجاهل هذه الحقيقة في حساباتها واعتباراتها . وفي ضوء مختلف نجد ان النفط ضروري للأعمال الاميركية .

خلال بعض الأعوام في الستينات جاء دولار واحد من كل اربعة دولارات من الارباح التي اخذتها الشركات الاميركية في الخارج من نفط الشرق الاوسط ، ان خمسا من اعلى ١٠ شركات من الشركات الخمسماية التي ادرجتها مجلة فورتشون في قائمتها لها مصالح واسعة في نفط الشرق الاوسط (س . ريان ، الغارديان ، ٣٠ ايار ــ مايو ، ١٩٧٩) .

الا ان للنفط قضية مشتقة خطيرة هي المال . ذلك ان اسعار النفط ، خصوصا بعد الحظر الذي فرض على النفط في ١٩٧٣ ، قد ارتفعت بسرعة كبيرة وخلقت ارباحا طائلة لشركات النفط ، كما خلقت لأول مرة في التاريخ فوائض لبلدان العالم الثالث المصدرة للنفط ، وكان للزيادة السريعة في الفوائض تأثير عميق على اسواق المال ، والنقد الاوروبي بخاصة ، وعلى المصارف والمال الدولي . مثال ذلك ان الواشنطن بوست تقول :

ان اسعار النفط العالمية المتزايدة باستمرار سترفع حسابات النقد الراهنة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) الى ٢٩ بليون دولار ــ اي بزيادة عشرين ضعفا ــ بنهاية العام ١٩٧٩ ، وذلك وفقا لتقديرات وكالة الاستخبارات المركزية . (٥ حزيران ــ يونيو ، ١٩٧٩)** .

---

* ولا يشمل هذا الغاز الطبيعي من الجزائر .

** من جهة اخرى يقول السناتور تشيرتش انه كان لمصدري النفط في العام ١٩٧٤ وحده « حساب فائض